مراجعات في الفلسفة :

نظرية المعرفة عند شوبنهور

للأستاذ عبد الكريم الناصري

— ٢ —

وللذهن وظيفة واحدة ، وهي معرفة « العلية » . ولكن العلية تفترض الزمان والمكان مقدماً ، وتفترضهما متلازمين متحدين . إذ ليست العلية مجرد توال للأشياء في الزمان ، وإنما هي هذا التوالي بالإشارة إلى موضع من المكان ؛ ولا هي مجرد وجود الأشياء في المكان ، وإنما هي هذا الوجود بالإشارة إلى لحظات الزمان . إن العلية هي « حاصل ضرب المكان في الزمان » وبهذه الوظيفة الواحدة ، أعني معرفة العلة من المعلول ، والمعلول من العلة ، يدرك الذهن العالم الواقعي . والمعلول هنا هو تأثرات « الموضوع المباشر » أي الجسم الحيوان ، ومهمة الذهن أن يحيل هذه التأثرات — التي نعطاها مباشرة — إلى عللها الخارجية ، وبذلك يتم إدراك هذه العلل كموضوعات ممتدة في المكان . وليست الإحالة المذكورة عملية تجريدية تصورية ، وإنما هي فعل مباشر ، فوري ، ضروري . ولولا الذهن ووظيفته ، لما أمكن الإنسان والحيوان أن يدركا العالم المادي القائم في المكان ، والمتغير في الزمان ، والمترابط برباط العلية ، بل لكانا يشعران شعوراً « نباتياً » غامضاً بتغيرات البدن ، وأحاسيسه المتوالية ، دون أن يكون لمثل هذا التوالي دلالة مفهومة ؛ وإنما تكتسب التغيرات المتعاقبة في « الزمان » معناها وترجع الأحاسيس مدركات حسية ، ممتدة في « المكان » ، بفضل الذهن ، حين ينتقل من الإحساس إلى علته ، أي الموضوع الخارجي ومن هنا فالعالم المادي « لا يوجد إلا بالنسبة إلى الذهن ، وبواسطة الذهن ، وفي الذهن » .

وتتدرج معرفة العلية من أبسط أشكالها ، وهو الإدراك الحسي ، أو معرفة الصلة العلية بين الموضوع المباشر[1] والموضوعات غير المباشرة المؤثرة فيه ، حتى أعلى درجات الروابط العلية القائمة بين الموضوعات غير المباشرة ، وينتظم ذلك استكشاف القوانين الطبيعية ؛ فان هذا كله من عمل الذهن والعيان ، وليس من عمل العقل والتصور ، وما المجردات في الواقع إلا انعكاسات باهتة لعالم الحس والعيان .

* * *

ولكن إذا كان الإدراك يحصل عن طريق معرفة العلية ، فليس معنى ذلك ، فيما يرى شوبنهاور ، أن صلة الذات بالموضوع صلة علة بمعلول ؛ لأن هذه الصلة لا تقوم إلا بين الموضوع المباشر والموضوعات غير المباشرة أي بين « الموضوعات » وحدها — وليست تعدو الموضوعات إلى الذات . ومن ثم لا يجوز لنا أن نعتبر الموضوع معلولا للذات ، ولا الذات معلولة للموضوع . إن العلية هي شرط إمكان وجود « الموضوع » ، وصورته العامة ولكن الموضوع يفترض الذات مقدماً أو ضمناً ، إذ لا موضع بغير ذات تدركه ، فاذا كان ثمت موضوع ، فهناك بالضرورة ذات . وبعكس ذلك يقال ، إن الذات تتضمن وجود الموضوع فلا ذات بغير موضوع ، ولا عارف بغير معروف . وبذلك يكون ازدواج الذات والموضوع أعم صورة لعالم « الفكرة » . إنه أعم من الزمان والمكان والعلية ، لأن كل هذه الصور تتضمن النسبة إلى الذات . لا شيء في هذا العالم إلا وهو — أولا وقبل كل اعتبار — موضوع بالنسبة إلى ذات ، أو هو « فكرة » . ومن هنا فليس للعالم المحسوس واقعية « متعالية » أو مطلقة ، ولكن هذا لا ينفي واقعيته « التجريبية » ، أو النسبية . ولكل كائن مدرك أن يقول : « إن العالم فكرتي » ، وإن كان الانسان وحده قادراً على تصور هذه الحقيقة في وعيه المروي المجرد . « وهو إن يفعل ذلك حقاً » كما يقول شوبنهاور في أول أثره الرئيسي ،

(١) شوبنهاور يسمي الجسم الحيواني « بالموضوع المباشر » لأننا نعرف (أو بالأحرى نحس) تأثراته مباشرة ، وهي كما رأينا نقطة البدء في إدراكنا الموضوعات الحسية ، التي يصح أن ندعى — لهذا الاعتبار — موضوعات غير مباشرة للذات . على أن من الواجب أن نلاحظ أن وصفنا = = البدن بالموضوع « المباشر » وصف غير دقيق لأننا قد تجوزنا في التعبير فأسمينا مجرد الاحساس (الذي يحدث لذة أو ألماً ، أي الذي يوجد بالنسبة إلى المعرفة فقط دون الارادة) فكرة ، مع أنه لا يكون فكرة مدركة حقاً إلا بعد أن يصل الزمن فيه عمله ؛ لأن الذي يدرك هو الزمن وحده ، لا الحساسية . ومعنى هذا أن البدن ، باعتباره فكرة قائمة في المكان ، لا يعرف إلا بطريق غير مباشر ، كالشأن في سائر الموضوعات ، وذلك بتطبيق قانون العلية على فعل جزء من أجزاء البدن في جزء آخر ، كان تبصره العين أو تلمسه اليد .

« يكون قد بلغ الحكمة الفلسفية . وعندئذ يتضح له ويتيقن عنده أن مايعرفه ليس شمساً ولا أرضاً ، وإنما هو عين ترى شمساً ويد تحس أرضاً ، وأن العالم الذي يحيط به لا يوجد إلا بالنسبة إلى شيء آخر ، هو الوعي . » . وإذا كان ههنا حقيقة يمكن أن نقرر مقدماً أو « قبلياً » — أي قبل كل تجربة — فهي هذه الحقيقة ، لأنها « تعبر عن أعم صورة لكل تجربة ممكنة ومتصورة صورة هي أعم في الزمان ، والمكان ، والعلية ، لأن هذه الصور جميعاً تفترضها مقدماً ... إن ازدواج الموضوع ، والذات هو الصورة المشتركة بين جميع أصناف الفكرات ، هو الصورة التي بمقتضاها وحدها يمكن أن تقوم أو تتصور أية فكرة ، أيّاما كان نوعها ، مجردة أو عيانية ، خالصة أو تجريبية . ما من حقيقة إذن أكثر يقيناً ، وأكثر استقلالا عن سائر الحقائق ، وأقل حاجة إلى الدليل من هذه الحقيقة ، وهي أن كل ما يوجد بالنسبة إلى المعرفة ، وبالتالي هذا العالم كله ، فإنما هو موضوع بالنسبة إلى ذات ، إدراك مدرك ، وبالإيجاز فكرة » .

الذات والموضوع إذن هما قطبا عالم الفكرة ، وشطراه الضروريان . والذات هي « ذلك الذي يعرف كل شيء ، وليس يعرفه شيء » ، وهي لذلك حاملة الظواهر ، وشرط كل مايعرف أو يمكن أن يعرف شرط العالم كله ، باعتباره فكرة . وكل منا هو هذا الحامل للعالم الظاهر ، بجباله وأنهاره ، ونجومه وأفلاكه ؛ كل منا ذات ، ولكن من حيث هو يعرف ، لا من حيث هو معروف ، أو موضوع معرفة . ذلك أننا لسنا محض عقول خالصة ، وإنما نحن أبدان أيضاً . والبدن موضوع بين الموضوعات ، وخاضع لشروط وجودها (المكان والزمان والعلية) ؛ ربما أن الزمان والمكان هما شرطا الكثرة أو التعدد ، فأبداننا تتعدد ؛ ولكن الذات لا تخضع لهذين الشرطين ، لأنهما يتعلقان بالموضوعات أو المعروفات فقط ولكن يفترضان الذات العارفة مقدماً ؛ ولذا فالذات لا تتعدد ؛ ولكنها ليست بعد واحدة ؛ « وإنما هي حاضرة — كاملة غير منقسمة — في كل كائن مدرك . ولذا فأي كائن مدرك خليق بأن يكون ، مع الموضوع ، عالم الفكرة كله ، كأتم ما تكونه اللايين القائمة ؛ ولكن لو اختفى هذا الكائن الواحد ، إذن لاختفى العالم كله ، بما هو فكرة » هذان الشطران إذن مقترنان ، متضايفان ، لا سبيل إلى فصل أحدهما عن الآخر كلٌّ منهما يحدُّ صاحبه مباشرة ، فحيث يبدأ الموضوع تنتهي الذات .

ومن الممكن اعتبار الزمان والمكان والعلية ، التي تستقرُّ في وعينا قبلياً ، وتكون الشكول العامة للعالم الموضوعي ، الحد المشترك الذي تلتقي فيه الذات والموضوع . ولذلك نستطيع أن نكتشف هذه المبادئ إما من الموضوع (أو بعدياً) وإما من الذات (أو قبلياً) . وقد جعل شوبنهاور مبدأ السبب الكافي — كما سبق القول — التعبير العام عن جميع معارفنا القبلية الخالصة . وبمقتضاه تسود الضرورة السببية جميع أنواع الفكر أو الموضوعات . فما من موضوع إلا وهو مُعين من جهة معين من جهة أخرى . فلا شيء مستقل ، لاشيء حر ، لاشيء مطلق ؛ بل كل شيء نسبيّ ، قائم بغيره ، مفتقر إلى غيره ، موجود لأن غيره موجود . إن عالم الظواهر خاضع لقوانين ضرورية صارمة ، وكل هذه القوانين ترجع في النهاية إلى مبدأ السبب الكافي . وقد شرح شوبنهاور هذا المبدأ ، بأشكاله الأربعة ، في رسالته الموسومة « بالجذر الرباعي لمبدأ السبب الكافي » ، وهي أطروحته للدكتوراه ، ومجمل القول فيه أن هناك أربعة أصناف من الموضوعات وهي « المدركات الحسية » و « التصورات » و « العيانات الخالصة » و « الشيئات » . وكل من هذه الأصناف خاضع لشكل من أشكال المبدأ المذكور ، الذي يقوِّم طبيعة الموضوعات بما هي موضوعات ، أي تمثلات بالنسبة إلى الذات . فالصنف الأول يسوده مبدأ الصيرورة (fieudi) ، والثاني يسوده مبدأ المعرفة (cognoscendi) ، والثالث يسوده مبدأ الوجود (essendi) ، والرابع يسوده مبدأ الفعل (ageudi) .

(البقية في العدد القادم) عبد الكريم الناصري

محاكم التفتيش

آخر صفحة في تاريخ الأندلس الاسلامي

الثمن	للدكتور	البريد
٢٥ ص	علي مظهر	٢ ص

يطلب من المكتبات الشهيرة